



جهود وكيفية تحقيق التنويع الاقتصادي في تنمية واستدامة الاقتصاد العماني

مؤتمر التنويع الاقتصادي في دول الخليج 2022

سلطنة عمان - صلالة

30 أغسطس 2022م

الدكتور / احمد بن علي المعولي

المستشار الاقتصادي السابق في البنك الدولي في واشنطن

محاوور العرض و النقاش

المحور الأول

- فكر و جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

المحور الثاني

- اشكاليات و تحديات تواجه التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

المحور الثالث

- توصيات في أنجاح جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

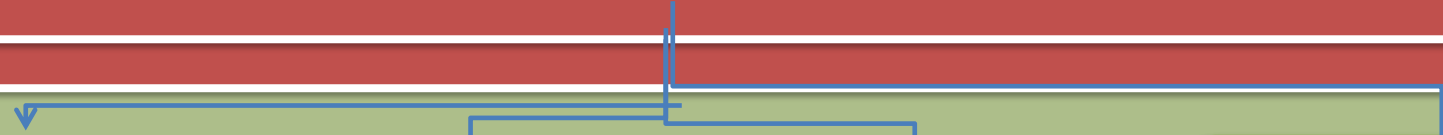
المحور السابع

- فرص و مخاطر و توقعات نجاح جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

المحور الأول

- فكر وجهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

تحديد قضايا الفكر والفلسفة الاستراتيجية الاقتصادية المؤثرة في التنوع الاقتصادي



تحديد مفهوم اقتصادي للدولة والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع والفرد

- تحديد مفهوم استراتيجي اقتصادي (رأسمالي/مخطط/مختلط /اسلامي) (تقليدي اكثر منه مبادر- داخلي اكثر منه خارجي/انفاقي اكثر منه استثماري)
- ماذا نعني بالقطاع الخاص
- ماذا نعني بالمجتمع الاقتصادي

تحديد دور استراتيجي للدولة والحكومة والقطاع الخاص والفرد

- تحديد دور استراتيجي واضح للحكومة في الحياه الاقتصادية ؟ أين دور القطاع الخاص؟
- اين دور المجتمع والفرد
- اخفاق دور الحكومة اكثر مؤذي من اخفاق السوق

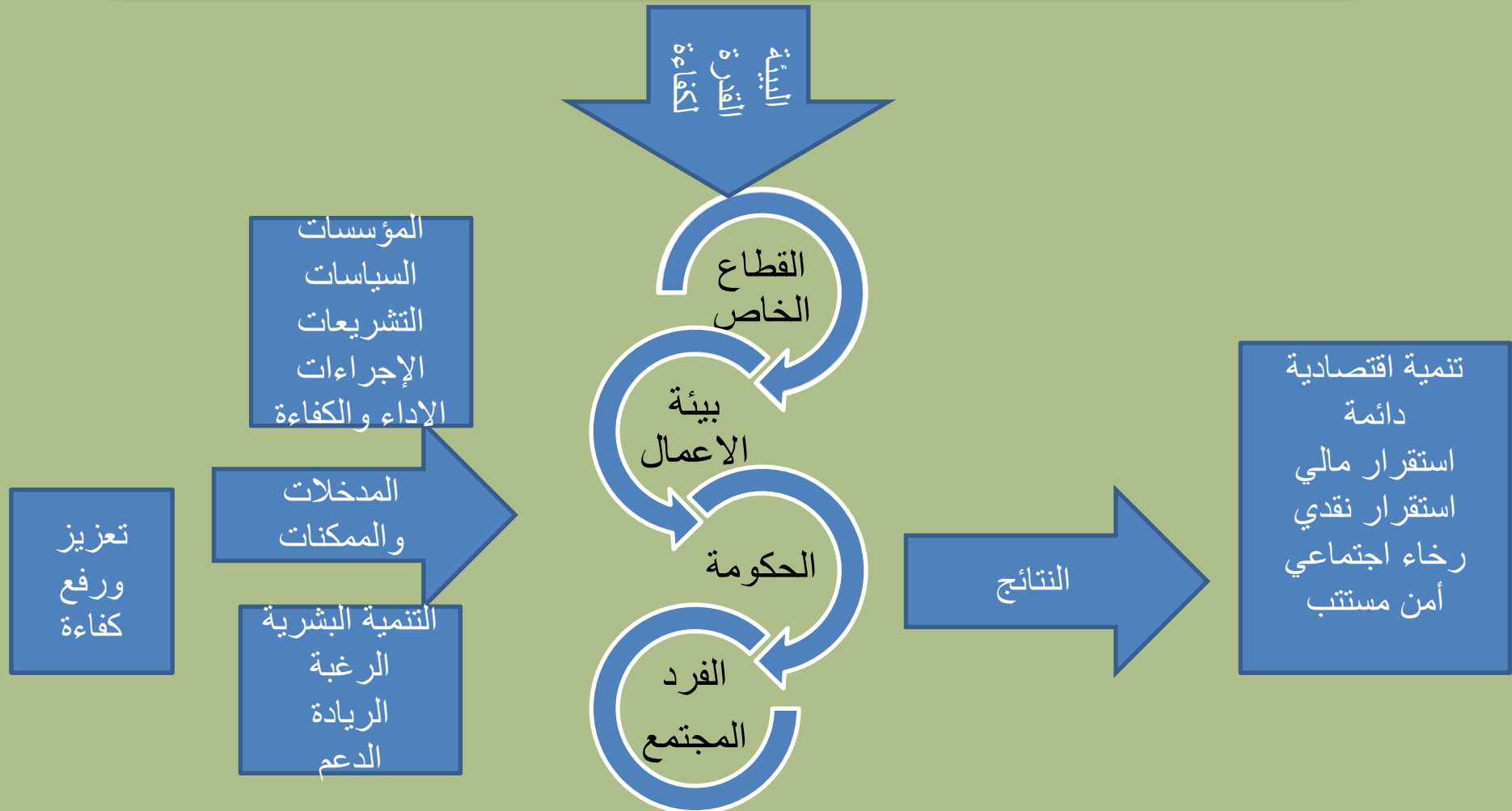
تحديد مفاهيم استراتيجية التنمية

- تحديد مفهوم استراتيجي للتنمية الاقتصادية لعمان؟ زراعي/صناعي/ خدمي/تقني □ مورد بشري
- مراحل النمو
- ان تعيش الاجيال القادمة احسن من الحالية

تحديد نموذج اقتصادي استراتيجي

- رفاهي
- فردي
- مجتمع
- عدالة توزيع الثروة
- حد الكفاف

تفعيل دور الشركاء الاستراتيجيين في أنجاح التنويع الاقتصادي



حزمة السياسات والاستراتيجيات المؤثرة في نجاح جهود التنويع الاقتصادي



- ◆ استراتيجية التنمية الاقتصادية
- ◆ استراتيجية التنمية البشرية
- ◆ استراتيجية التنمية البشرية
- ◆ استراتيجية العمل والتشغيل والتمكين
- ◆ استراتيجية الاقتصاد المعرفة والذكاء والبحث ولابداع
- ◆ استراتيجية السكان
- ◆ استراتيجية الاسكان
- ◆ استراتيجية الصحية
- ◆ استراتيجية الاجتماعية
- ◆ استراتيجية الأمنية
- ◆ استراتيجية العلاقات السياسية

استراتيجية التنمية طويلة المدى (2021 – 2040) عمان 2040:

الرؤية

- الحفاظ علي مستوى الدخل الحقيقي الحالي للفرد (1995) كحد أدني وبذل مساعي حثيثة لمضاعفته بحلول عام 2020

محاور الرؤية

- تنمية الموارد البشرية
- توفير إطار مُستقر للاقتصاد الكلي
- تعزيز التنوع الاقتصادي

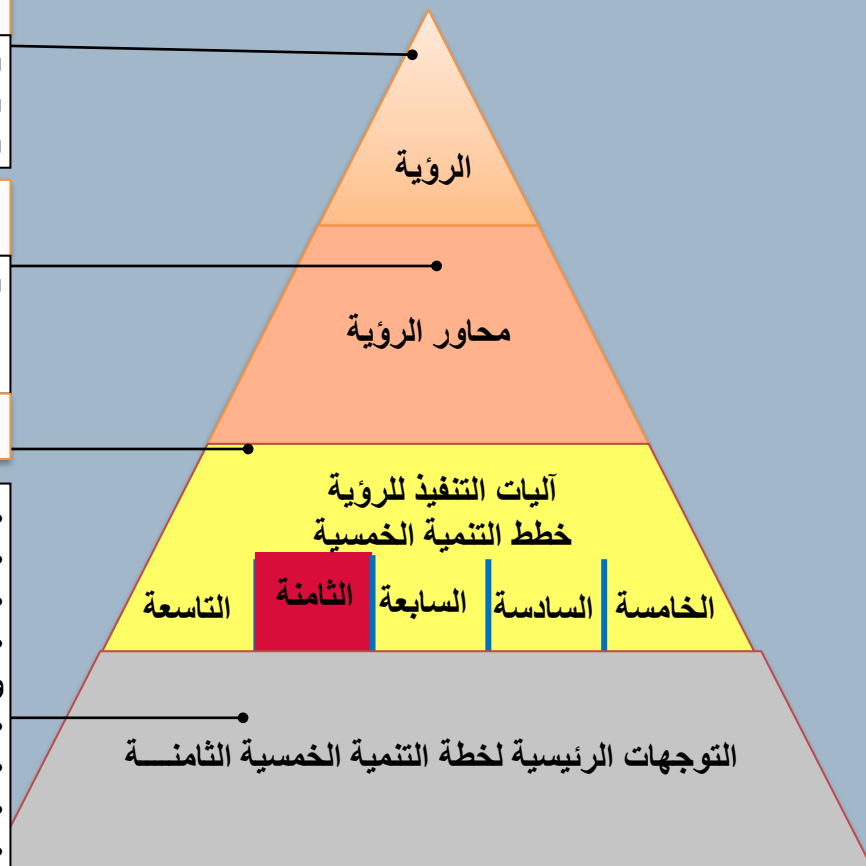
آليات التنفيذ- خطط التنمية الخمسية

- تم تنفيذ الخطة السابعة وسيتم الشروع في تنفيذ الخطة الثامنة مع مطلع يناير القادم وتساعد خطط التنمية الخمسية علي تسهيل عملية تنفيذ الرؤية

التوجهات الرئيسية لخطة التنمية الخمسية الثامنة (2011-2015م)

- السعي إلى تحقيق معدل نمو لا يقل عن 3% ومعدلات تضخم منخفضة.
- الاهتمام بالمجالات الاجتماعية وإعطائها الأولوية في تخصيص الانفاق الحكومي.
- التوسع في توفير فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية.
- تحقيق معدلات التحاق تامة في التعليم العام ورفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي وتحسين جودة التعليم.
- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.
- إيلاء اهتمام اكبر بالبعد الإقليمي والبيئي.
- تطوير موارد المياه.
- رفع معدلات إنتاج النفط والغاز وزيادة احتياطياتهما وإدارة العجز في موارد الطاقة.
- تطوير قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والاسماك.
- حفز القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تنفيذ إستراتيجية البحث العلمي وإستراتيجية مجتمع عمان الرقمي.
- تطوير ورفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة وترقية العمل الاحصائي وتوجيه النشاط الاعلامي لخدمة مسيرة التنمية.



المصدر: المجلس الاعلى للتخطيط 2021

مؤشر بيئة الأعمال لعام 2019/2020

الدولة	الترتيب الخليجي	الترتيب العالمي
الإمارات	1	16
قطر	5	77
السعودية	3	62
البحرين	2	43
الكويت	6	83
عمان	4	68

المصدر: مجموعة البنك الدولي – بيئة الأعمال 2020م

حجم العمالة في القطاعات المستهدفة بالتنوع الاقتصادي

التعدين		المعلومات		الأمن الغذائي		الطاقة		الوجستيات		الصناعة		السياحة	
ع	غ	ع	غ	ع	غ	ع	غ	ع	غ	ع	غ	ع	غ
3.743	1.032	10.125	4.700	33.890	5.853	34.980	12.158	65.980	14.369	73.737	27.301	131.006	15.775
%22		%32		%42		%26		%18		%27		%11	

جدول توزيع القوى العاملة الوطنية والوافدة حسب مستوى التعليم والباحثين عن العمل (ديسمبر 2018م)

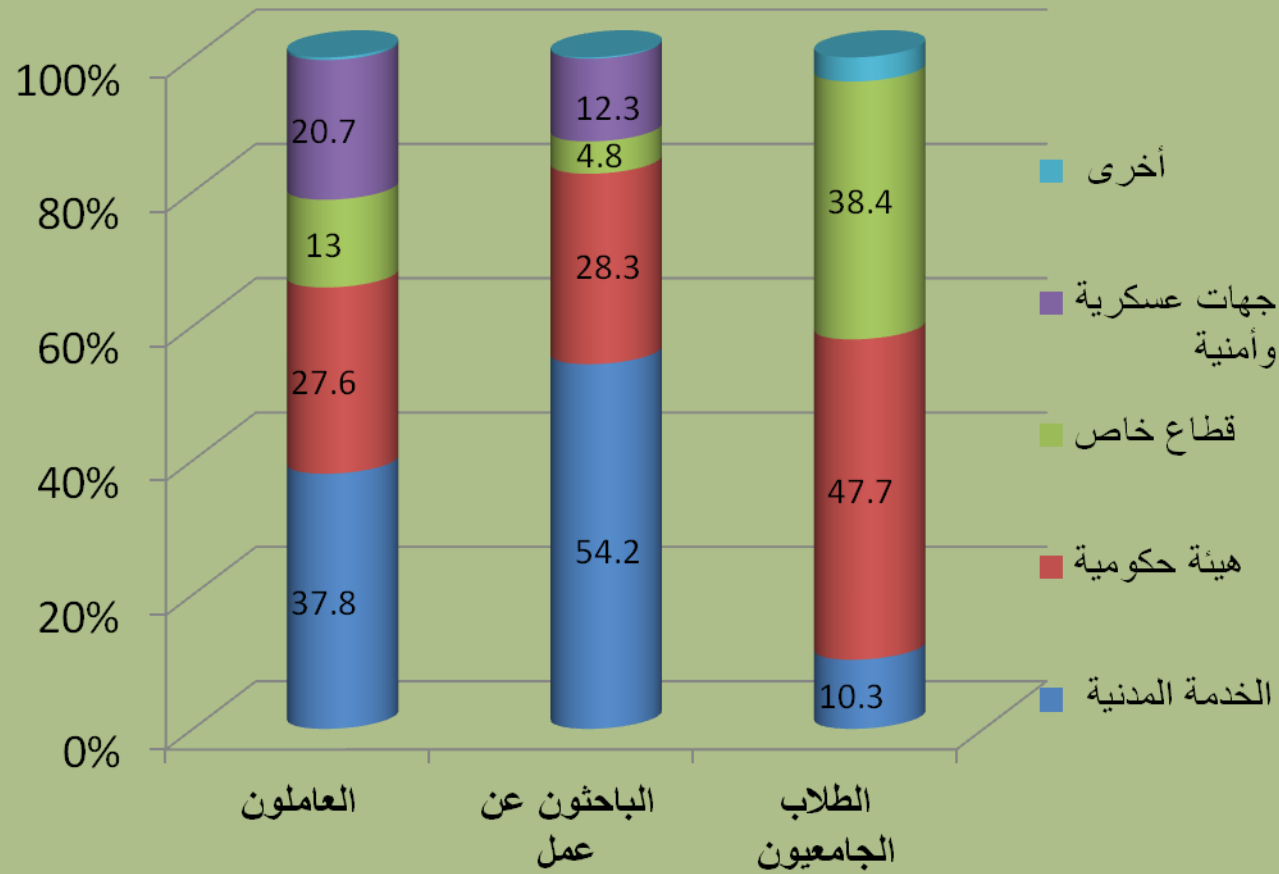
الباحثين عن عمل				نسبة التعمين	الاجمالي	القوى العاملة الوافدة				القوى العاملة الوطنية				المستوى التعليمي
النسبة	المجموع	اناث	ذكور			النسبة	المجموع	اناث	ذكور	النسبة	المجموع	اناث	ذكور	
%0.4	4.518	943	3.575	%9	1.303.442	%72	1.196.547	8.852	1.187.695	%44	106.895	17.292	89.603	تعليم ما دون الدبلوم العام
%4	12.190	5.531	6.659	%29	382.294	%18	297.128	8.338	288.790	%35	85.166	26.832	58.334	دبلوم التعليم العام
%17.2	28.033	21.743	6.290	%32	215.400	%10	163.055	21.626	141.429	%21	52.345	17.904	34.441	الدبلوم الجامعي وأعلى
%2.7	44.741	28.217	16.524	%15	1.901.136	100	1.656.730	38.816	1.617.914	100	244.406	62.028	182.378	الاجمالي

جدول توزيع القوى العاملة الوطنية حسب المستوى المهارة

والعمالة الوافدة (ديسمبر 2018م)

نسبة التعمين	الاجمالي	القوى العاملة الوافدة				القوى العاملة الوطنية				المستوى المهارة
		النسبة	المجموع	اناث	ذكور	النسبة	المجموع	اناث	ذكور	
%9	698.368	%38	636.496	6.899	629.597	%25	61.872	7.734	54.138	محدود المهارة
%15	506.578	%26	430.583	6.014	424.569	%31	75.995	30.302	45.693	المهني
%10	460.594	%25	416.558	5.270	411.288	%18	44.036	2.085	41.951	الماهر
%26	158.607	%7	117.689	10.729	106.960	%17	40.918	15.333	25.585	الاختصاصيون
%28	76.989	%3	55.404	9.904	45.500	%9	21.585	6.574	15.011	الفنيون
12.8	1.901.136	100	1.656.730	38.816	1.617.914	100	244.406	62.028	182.378	الاجمالي

تفضيلات العمل الأولى لدى العمانيين



المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط

- دشنت عمان مبادرات كثير كمبادرة عمان 2020 و رؤية عمان 2040 وبرنامج تنفيذ للتنوع الاقتصادي وبرنامج التنوع الاقتصادي - تنوع
- مكنت الحكومة من تحسينها وضعها المالي من خلال ارتفاع السعار النقط و سن قوانين جديده واعادة هيكله القطاع العام والتخصيص
- لا يزال اعتماد عمان على الاقتصاد الريعي قوي جدا ومنها الصادرات الهيدروكربونية في الناتج المحلي الاجمالي والمالية العامة
- ابرز القطاعات المؤثرة في التنوع الاقتصادي: قطاع الأمن الغذائي والسياحة والخدمات اللوجستية والطاقة
- عمان لديها نمو اقتصادي بطيء ومتذبذب لأنها اقتصادها ريعي ويعتمد على عائدات النفط في الإيرادات العامة 73% في عام 2020 والتغير في اسعار النفط يؤدي الى تأثير مباشر في المخرجات الاقتصادية والاسعار المحلية والانفاق الحكومي واسعار الصرف والسياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي وحركة السوق المحلية والقوة الشرائية
- أدى النزاعات الاقليمية وانخفاض اسعار النفط و كوفيد الى نشؤ لإشكاليات اقتصادية وتوقعات بطئ اقتصادي عالمي ومحلي.

- تم تخفيض الدعومات وزيادة معدل الضريبة من 12 الى 15 2017 وتطبيق ظريبه القيمة المضافة 5% في عام 2021
- الانفاق العام مرتبط ارتباطا عميقا بتقلبات اسعار النفط وبالتالي مؤثرا جدا على النمو الاقتصادي فكلما ارتفعت اسعار النفط زاد الانفاق والعكس صحيح مما ادى الى انخفاض الانفاق الى انخفاض الطلب العام والقوة الشرائية للسوق والاستهلاك والاستثمارات وبالتالي تؤثر على نمو الاقتصاد.
- الاقتصاد العماني لا يزال يواجه صعوبة في تحيقي التنوع الاقتصادي
- مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات النمو ومنها التمويل والمهارة واختلالات سوق العمل وضعف السوق المحلي
- بيئة الاعمال تواجه تحديات مثل إجراءات العمل و جمع الاموال والتسويق والخدمات والمهارة
- قامت الحكومة بمبادرات في تحسين التنوع الاقتصادي منها: تدشين برامج تنفيذ و التركيز على المناطق الحرة والصناعية و تحديث التشريعات و انشاء المحافظات - و اعاد هيكله الجهاز الاستثماري و العمل على حوكمة الشركات و اصدار قانون الاوراق المالية – ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني

- اشكاليات و تحديات تواجه وجهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

أهم التحديات التي تواجه نمو وتطور التنويع و الاقتصاد العماني

- صعوبة تحقيق التوازن المالي وتواصل عجز الموازنة العامة للدولة وانخفاض الاحتياطيات المالية وارتفاع حجم الدين العام.
- صعوبة تحقيق الاقتصاد الانتاجي والمعرفي و الاعتماد على الاقتصاد الريعي و مصدر واحد ناضب (النفط والغاز).
- اتساع نطاق دور الحكومة في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي وتزايد عدد الشركات الحكومية المنافسة للقطاع الخاص.
- ضعف بيئة الاعمال وتزايد الاجراءات والروتينيات وضعف بعض الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص والمشجعة للاستثمارات.
- ضعف التشابك الاقتصادي بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى الى جانب ضعف كفاءة وإنتاجه القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار الخاص والتكوين الرأسمالي.
- ضعف مشاركة النظام المالي والبنكي في النشاط الاقتصادي وتوجه نحو الاستهلاك
- ضعف القيمة المضافة للموارد الطبيعية واعادة التصنيع و المحتوى المحلي والصادرات معظمها نفطية وكر بونيه
- قلة توفر كفاءة انتاجية للموارد البشرية الوطنية و مقدرتها على مواكبة التغيرات المتسارعة في المجال التقني والمعرفة والابتكار واللغات المختلفة.

- عمليات صنع القرار الاقتصادي ليس مدفوع بقوة بخطط استراتيجية وسياسات واضحة

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في رسم و تنفيذ استراتيجية الاقتصادية.

- اتساع نطاق دور الحكومة في الإنتاج السلعي والخدمي وتزايد عدد الشركات الحكومية.

- الافتقار إلى المهارات والخبرات المناسبة الاقتصادية على مستوى الاستراتيجيات والسياسات.

- ضعف وقلة وضوح التشريعات والنظم والاجراءات الحاكمة للسوق الاقتصادي

- صعوبة إيجاد مؤسسة وحيدة تضطلع بالتخطيط الاستراتيجي الشامل .

- حدة المنافسة الاقليمية والعالمية في جذب الاستثمارات وتوفير بيئات الاعمال

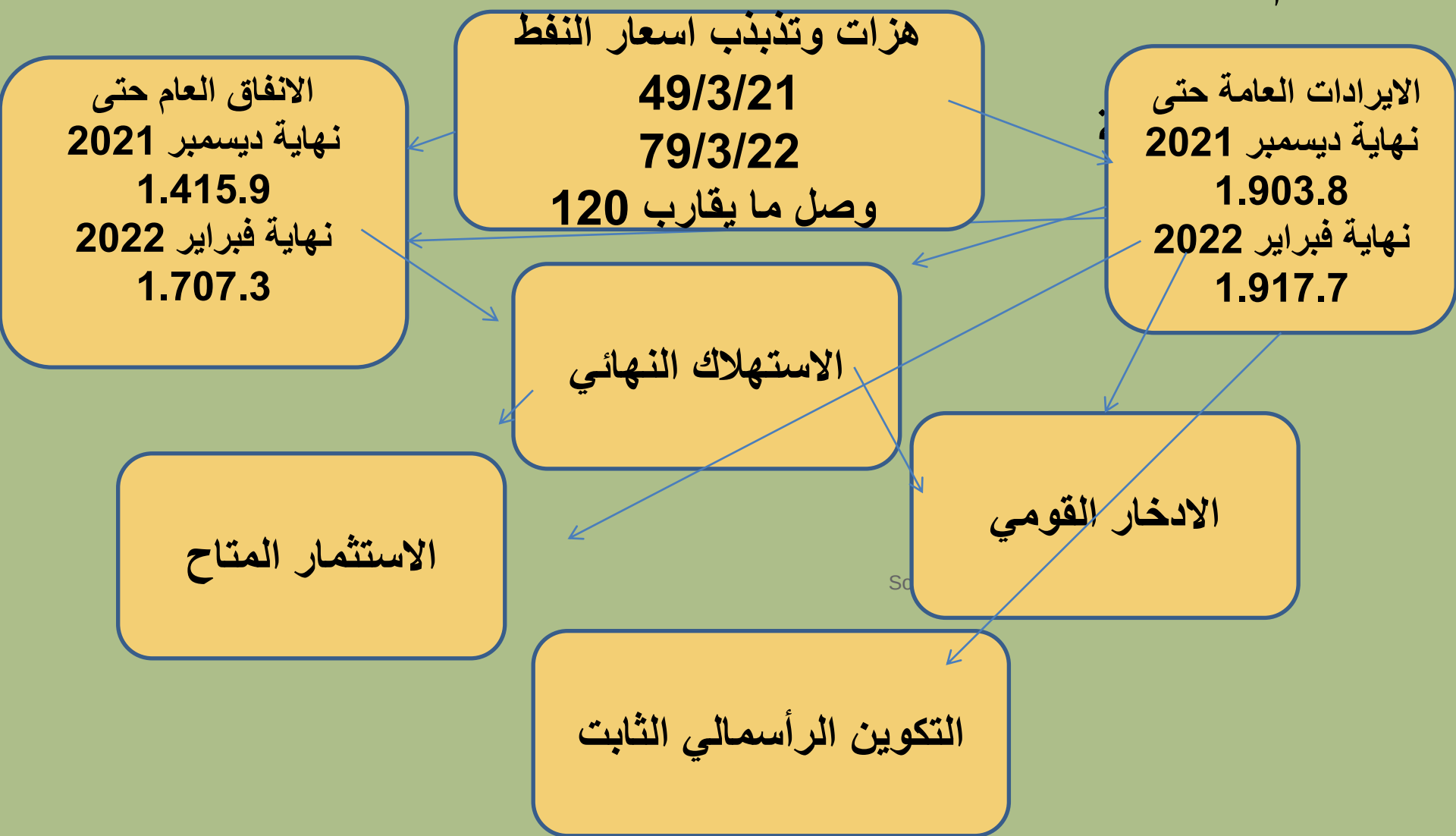
- ضعف تكامل التخطيط والسياسات والاستراتيجيات والبرامج مع بعضها البعض

- ضعف اداء سوق العمل والتشغيل والتمكين وتزايد نسب الباحثين العمانيين الى اكثر من 73 الف في

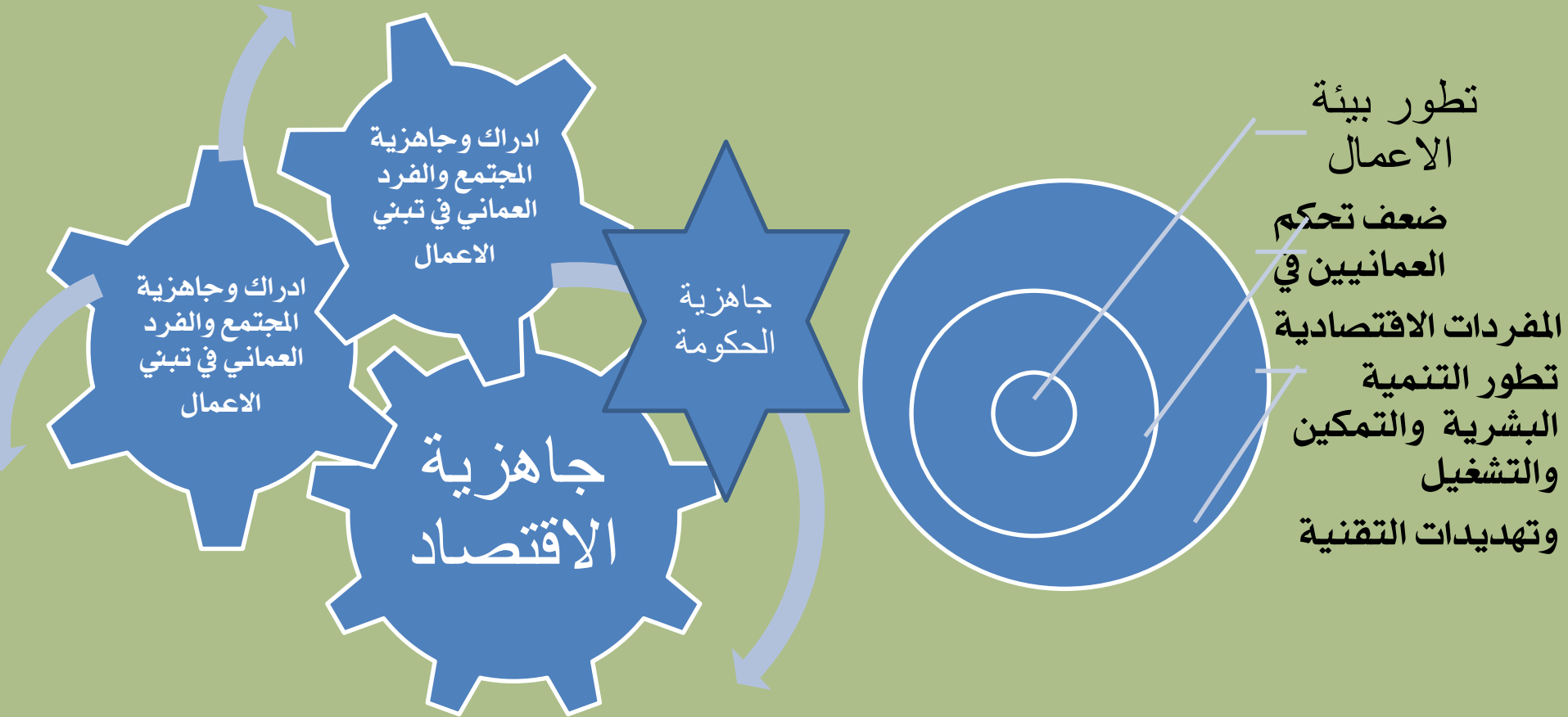
مارس 2022 وذلك خلاف الحرف المهنية والمسرحين، و مطلوب توفير 800 الف فرصة حتى

2040م، والاثار الاجتماعية المترتبة لذلك التزايد

العوامل الاقتصادية المؤثرة في نجاح جهود التنويع الاقتصادي

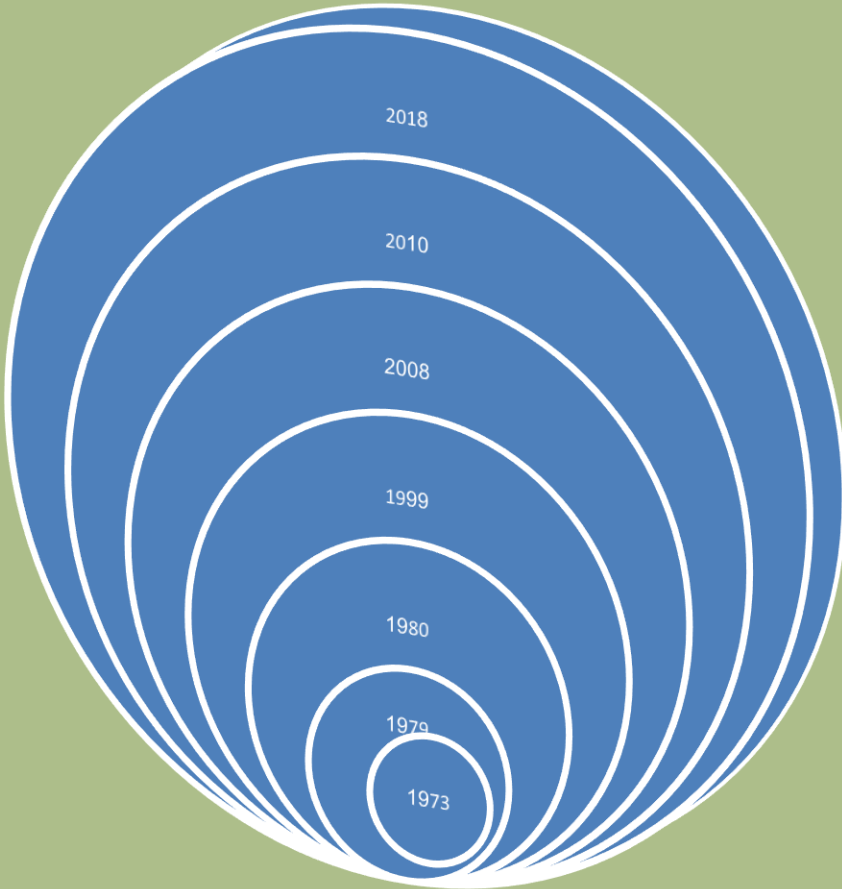


المعضلات التي تواجه الربط بين الاقتصاد والتنويع الاقتصادي



معضلة صدمات النفط التاريخية

تعرضت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار في الأسعار، والتي وصلت إلى أكثر من 7 صدمات وكانت أول هذه الصدمات أبان حرب أكتوبر 1973، حيث ارتفع السعر الرسمي للخام العربي من حوالي 2.29 دولار للبرميل إلى حوالي 10.73 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1974، واستمرت هذه الأسعار هكذا، حتى شهدت قفزة قوية عقب الثورة الإيرانية عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر إلى 17.25 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1979 ثم قفز السعر إلى 28.64 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1980، ثم إلى 32.51 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1981 وفي بداية التسعينات عقب غزو العراق للكويت حيث ارتفع سعر البترول من 17.31 دولار كمتوسط لعام 1989 إلى 22.26 دولار كمتوسط لعام 1990 واستمر التذبذب في أسعار النفط حتى انهارت أسعار النفط في عام 1998 وسجل متوسط برميل النفط نحو 9.69 دولار لسلسلة خامات أوبك وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا. وبعدها ارتفعت أسعار النفط منذ منتصف عام 1999، واستمرت أسعار النفط في تحسن حيث تجاوزت أسعار النفط 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 إلى 40 دولار للبرميل في نوفمبر 2015م ولكن بفعل الأزمة المالية في ديسمبر 2008 انخفض الطلب على النفط، مما أثر على أسعار النفط خلال هذه الأزمة المالية، وعام 2014م وصل إلى 57 دولار للبرميل وفي عام 2019 وصل إلى 60 دولار لذلك هناك مجموعة من التغيرات العالمية تؤثر في تقلبات أسعار النفط، وربما يصل إلى أقل من 30 دولار مستقبلا ولاستغناء عنه بفعل اقتصاد الانتاج واقتصاد المعرفة الابتكارات والذكاء الصناعي والطاقة المتجددة؟ ماذا العمل في حينها!!!!

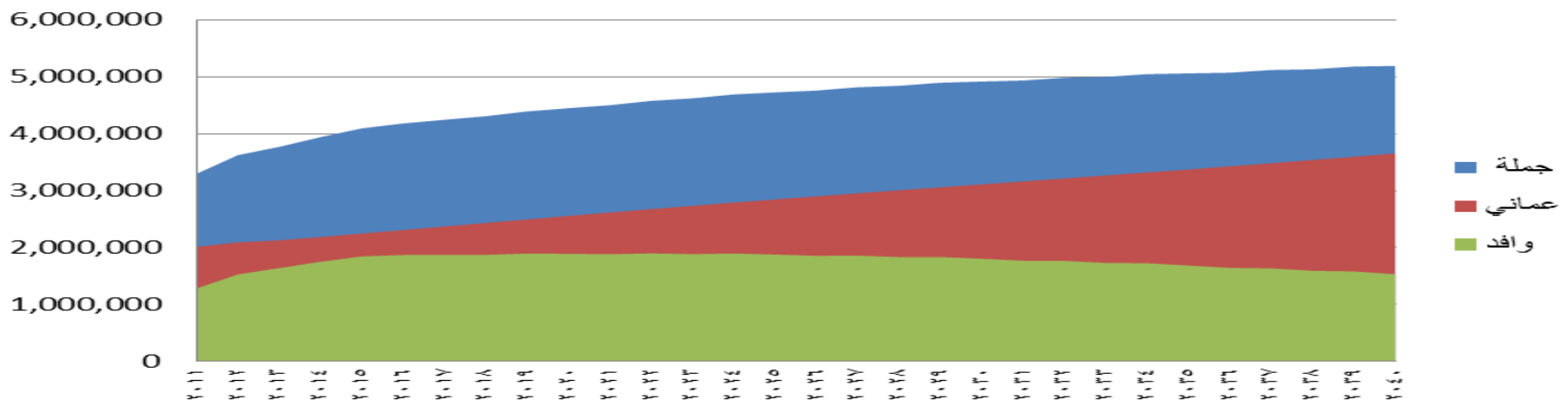


إشكالية صغر السوق الاقتصادي العماني وتحليل وضع التركيبة السكانية في عمان :

المؤشرات	2003	2010	11/2013	3/2022	2040
جملة السكان	2.340.815	2.773.479	3,949,065	4,628,780	5,479,867
نسبة العمانيين	%76.1	%70.6	% 55.8	%40.9	% 69.0
نسبة غير العمانيين	%23.9	%29.4	%44.2	%59.1	%31.0



السكان العمانيين والوافدين على مستوى السلطنة - جملة



المصدر : المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - المجلس الاعلى للتخطيط

اشكالية القيمة الاقتصادية للتركيبة السكانية والفراغ والوقت الانتاجي على نجاح التنمية الاقتصادية

المؤشرات	2013	2040
دون عمر 15 سنة	% 34.5	%26.8
15 __ 64 سنه	%61.3	%67.1
قوة العمل	1,351,173	2,451,781
معدل الإعاقة العمرية	63	49
معدل الخصوبة	2.8	2.0 ---1.5
العمر المتوقع عند الولادة	76.6	77.6
معدلات المواليد الخام	20.6	17.0
معدلات الوفيات الخام	1.9	2.9



اجمالي العمالة العمالية		العاملون في قطاع الخدمة المدنية		العاملون في القطاع الخاص	
2021	2013	2021	2013	2021	2013
2.712.084	1.864.125	172.900	138.315	266.799	180,301
			%88		%23



2013 - 2021

المصدر : المركز الوطني
للإحصاء والمعلومات
المجلس الأعلى للتخطيط
- وزارة العمل

التحدي الاستراتيجي الرئيسي لتطوير التنمية الاقتصادية في عمان

البعد عن الاقتصاد الريعي ونمو القطاعات غير النفطية واقتصاد المعرفة بمعدل لا يقل عن 3% سنويا لتمكين الدولة من تحقيق اهداف الرؤية 2040 وتطوير كفاءة التنمية البشرية العيش الكريم و والاجتماعية وتوفير فرص العمل المجزية والدائمة وذلك من خلال التالي:

نجاح استراتيجية
التنمية البشرية
القائمة على اقتصاد
المعرفة والمهارة
والتمكين للأعمال

نجاح استراتيجية
اعادة هيكلة الجهاز
الاداري للدولة ورفع
كفاءة وخبرة قيادات
القطاعات
الاقتصادية

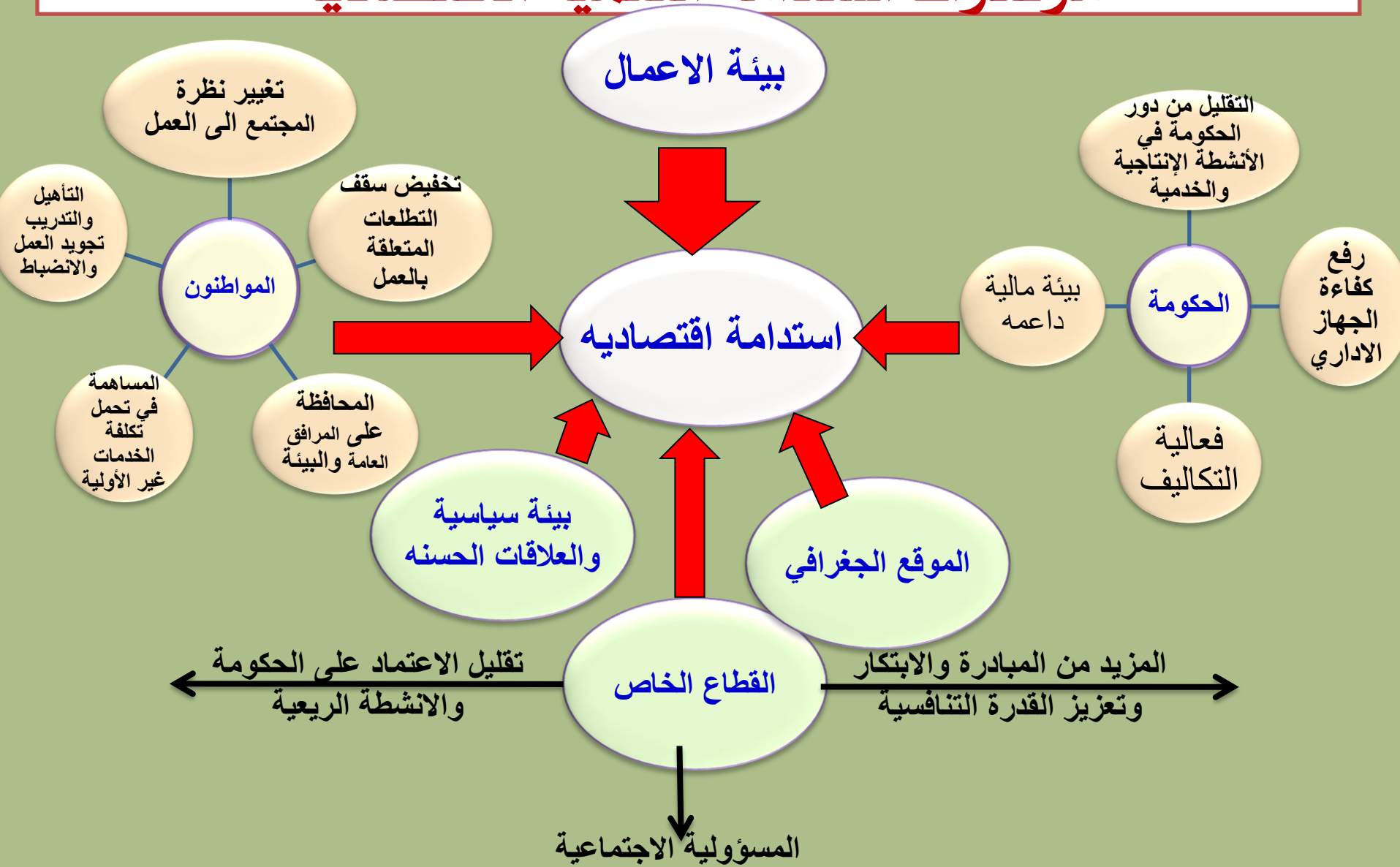
نجاح الاستراتيجية
الاجتماعية وتوفير
800 الف فرصة عمل
للمواطنين حتى عام
2040 تكون مجزية
ومستقرة وامنة

نجاح جهود التحول
من اقتصاد
الهيدروكربونات
الى اقتصاد الإنتاج
والمعرفة

• توصيات في أنجاح جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

المحور الثالث

مرتكزات استدامة التنمية الاقتصادية



ممكنات تنفيذ برنامج التنويع الاقتصادي في عمان



توصيات لنجاح الاستدامة الاقتصادية وبرنامج التنوع الاقتصادي

- ✓ السعي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 3% ومعدلات تضخم منخفضة.
- ✓ تطوير وتوسيع السوق الاقتصادي وزيادة عدد السكان والقوة الشرائية
- ✓ لاهتمام بالمجالات الإنتاجية والمعرفة والتصدير وإعطائها الأولوية في تخصيص الانفاق الحكومي..
- ✓ الاهتمام برفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتطوير التنمية البشرية و رفع كفاءة سوق العمل ومهارة العمانيين ورفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي وتحسين جودة التعليم.
- ✓ التنسيق التام بين السياسات الاستراتيجية العامة الاقتصادية النقدية والمالية.
- ✓ إيلاء اهتمام أكبر بالبعد الإقليمي والبيئي.
- ✓ تطوير مخرجات القطاعات الاقتصادية : الأمن الغذائي و السياحة و الخدمات اللوجستية و الطاقة
- ✓ رفع معدلات إنتاج النفط والغاز وزيادة احتياطياتهما وإدارة العجز في موارد الطاقة.
- ✓ تطوير اداء قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والاسماك.
- ✓ حفز القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ رفع كفاءة السوق المال والاقرضي والمنح ومساهمة البنوك في النشاط الاقتصادي
- ✓ تنفيذ استراتيجية اقتصاد المعرفة والبحث العلمي واستراتيجية مجتمع عمان الرقمي.
- تطوير ورفع كفاءة العمل الاحصائي وتوجيه النشاط الإعلامي لخدمة مسيرة التنمية.

- ✓ استغلال العوامل التي تساهم في ان تكون عمان كقوة اقتصادية اقليمية مثل هبة الطاقة والموقع الجغرافي وهبة الشباب.
- ✓ استغلال وتصنيع النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة داخل عمان لأنها ستهيمن على الاقتصاد العالمي حتى عام 2040 اكثر من 80% نتيجة زيادة عدد سكان العالم بحوالي 25% الى 2040 والتطور التقني في استخراج النفط واستهلاكات الطاقة وارتفاع مستويات المعيشة في الاسواق الناشئة والنامية في حدود 60%- حتى عام 2040 واستخدمات النقل 50% وطلبات الطاقة 80% .
- ✓ استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي بحيث كيف تصبح عمان المحور الاستراتيجي للتجارة العابرة والترانزيت من اسيا الى الشرق الاوسط وافريقيا واروبا من خلال تركيا في ظل تسارع النمو في الصين والهند واروبا ومجموعة السبع عن 1.5% و60% من الاحتياجات النقدية وفي الدول الناشئة بحلول عام 2060 ستضاعف دخل الفرد 4 مرات و2 في الدول المتقدمة بينما الهند والصين 7 اضعاف.
- ✓ عدم الارتكاز على النفط والغاز والايادات الاخرى لتغذية الايرادات والاستهلاك بل يجب أن يتعدى لتكوين القوة الاقتصادية وتوسعة حجم السكان وتعويض نقص الموارد بذلك

✓ مراجعة التحديات الاستراتيجية وترتيب اولوياتها وحلولها بمشاركة افراد ومنظمات المجتمع المدني

✓ اعطاء اهمية خاصة والاصغاء للشباب والتحديات التي تواجههم ووضع الحلول الاستراتيجية والواقعية حيث ما زال العمل في الحكومة هو الاختيار المفضل للشباب ، مما يتطلب من الجهات المختصة عمل كبير لجعل الاعمال والقطاع الخاص اكثر جاذبيه

✓ الاهتمام باقتصاديات المحافظات ووضع فيها المناطق الاقتصادية الحرة ومراكز التشغيل وبالأخص منها الحدودية

✓ الاهتمام وتطوير التعليم والتدريب والتشغيل حيث انه هو الأولوية والتحدي الاستراتيجي لاستدامة الاقتصاد الوطني ولارتفاع المستوى التعليمي للعمانيين لتقليص الفجوة بين الطلب على المهارات والمعرض منها وتحقيق الاستجابة لاحتياجات سوق العمل والارتفاع بالإننتاجية والقدرة التنافسية وتحقيق المؤامة المنشودة بين العرض والطلب في سوق العمل وتخفيف التباين بين فرص التشغيل في المحافظات

✓ خلق التوازن بين السياسات الاقتصادية الاستراتيجية والاجتماعية والسكانية ونسب النمو السنوية بحيث لا تقل عن 3% مما يتطلب وضع استراتيجيات طويلة المدة لتنمية الموارد البشرية والتشغيل والاقتصاد الانتاجي والمعرفي وان تستبدل سياسة التعمين بسياسة التمكين بحيث يكون العماني هو الاساسي في التشغيل وليس الوافد وخيار تملك الاعمال والريادة هي الاساس وليس العمل في الحكومة

✓ صياغة سياسات اقتصادية وبشرية واجتماعية تحقق التوازن بين استراتيجيات الرؤية الاقتصادية 2040 من أجل توزيع منصف لثمار النمو الاقتصادي وضمان استفادة جميع المواطنين من ثمار مقتطفات الرؤية الاقتصادية.

✓ الانتقال الى الكفاءة والجودة والرشادة والمستحقين في الإتاحة للخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين .

✓ لاهتمام بالمناطق الأقل نمواً واستهداف الفئات محدودة الدخل .

- ✓ الاهتمام بالتركيبة السكانية الاقتصادية فمن خلال تحليل الهرم السكاني العماني وجود ظاهر الانبعث الشبابي حتى عام 2040 مع انه هنالك مخاطر تدني الخصوبة لدى المرآة العمانية بما يعادل 1.5٪ الى ذلك التاريخ مما يؤدي الى تناقص عدد السكان وزيادة عدد العمرين وبالتالي يؤدي الى ظاهرة تهرم الهرم السكاني كما حدث مع الدول الأوروبية ايطاليا والمانيا,
- ✓ تجويد التعليم والتدريب وريادة الاعمال ،حيث يعتبر التعليم والتدريب والبحث والابتكار هم المحركات الأساسية للانطلاقة الاقتصادية والتجارب الاسيوية والصين وايسلندا وكندا وسنغافورة لديها تجارب حيه وعلى عمان الاستفادة من هذه التجارب و التطبيق والبناء عليها مع التركيز على مرتكزات المعلم والطالب والمدرسة والبيئة والمنهج وحسن الادارة التعليمية.
- ✓ تنمية مشروعات الريادة بمختلف انواعها مما يتطلب تطوير المؤسسات المعنية بذلك على غرار مؤسسة سبرنج في سنغافورة وسميدك في ماليزيا وتجربة أيسلندا
- ✓ تطوير محور الاستثمار في البشر يعتبر استراتيجية مستقبلية ناجحة جدا تؤدي الى رفاهية تلك الدولة واي استراتيجية لا توضع مركزها الرئيسي في الاستثمار البشري ستفقد الكثير من كفاءتها والاستثمار في البشر وبناء القدرات والمهارات المعرفية للمواطن يجب ان تكون هي اساس التنمية المستدامة من خلال ثلاثية الاستراتيجية (الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل) وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تحقيق ما تصبوا اليه رؤية عمان 2040 من تحقيق التوازن بين الاستثمار في البنية الاساسية والتصنيع والاستثمار وتسليح المواطن بالقدرات والمهارات.

الخطوات التنفيذية

يقترح تشكيل منصات فنية وتنفيذية للقيام بتنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي

1- منصة الاقتصاد والمال؛

تتناول تطوير الخيارات والتحول الاقتصادي والفرص الاقتصادية ودور القطاع العام والخاص والدعم والقروض والانفاق العام والكفاءة والإنتاجية إلى جانب أهمية تحويل الفرد والمجتمع العماني إلى وحدة إنتاج يعتمد على نفسه بدل الاعتماد على الحكومة في توفير الفرص الوظيفية والعيش الكريم

2- منصة الاطار المؤسسي والسياسات؛

تتناول تطوير وتعديل المؤسسات الحكومية والسياسات والتشريعات والاجراءات الحكومية والقرارات الحكومية والرقابية والتنظيمية .

3- منصة التنمية البشرية والعلم والمعرفة والثقافة والاعلام؛

تتناول تطوير المنظومة التعليمية والتدريب وتعليم المهارات الفرديه والابتكار والمعرفة والثقافة والاعلام .

4- منصة المعلومات والاحصاءات؛

تتناول تطوير المعلومات والبيانات والاحصاءات الدقيقة والشاملة في كافة القطاعات .

المحور الرابع

- فرص ومخاطر وتوقعات نجاح التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان

- ✓ النظرة المستقبلية للاقتصاد العماني تشير الى توافر مجموعة من العوامل التي تساهم في ان تكون عمان كقوة اقتصادية اقليمية ومنها هبة الطاقة البتروغاز كيموايه والموقع الجغرافي والسكان مما يتطلب رفع الكفاءة الاقتصادية وعدم الارتكاز مثل هذه الجوانب على تغذية الاستهلاك بل يتعدى الى تكوين القوة الاقتصادية الإقليمية وتوسعة حجم السكان وتعويض نقص الموارد
- ✓ تستمر هيمنة النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2040 اكثر من 80% نتيجة زيادة عدد سكان العالم بحوالي 25% الى 2040 والتطور التقني في استخراج النفط واستهلاكات الطاقة وارتفاع مستويات المعيشة في الاسواق الناشئة والنامية في حدود 60% حتى عام 2040 واستخدامات النقل 50% وطلبات الطاقة 80%
- ✓ ريادة الموقع الجغرافي الاستراتيجي لعمان فتصبح عمان المحور الاستراتيجي للتجارة العابرة والترانزيت من اسيا الى الشرق الاوسط وافريقيا وأروبا من خلال تركيا في ظل تسارع النمو في الصين والهند و أوروبا ومجموعة السبع عن 1.5% و60% من الاحتياطات النقدية وفي الدول الناشئة بحلول عام 2060 ستضاعف دخل الفرد 4 مرات و2 في الدول المتقدمة بينما الهند والصين 7 اضعاف
- ✓ وجود عوامل استراتيجية ستساعد عمان في نجاح التنمية الاقتصادية في عمان هي: رؤيه عمان 2040 و التنوع الاقتصادي و التحول الذكي وتطور التنمية البشرية والمهارة لدى العمانيين و تطور كفاءة الجهاز الاداري لدوله وتطور سوق العمل وتمكين العمانيين في ادارة اقتصادهم وتوفير بيئة جاذبه للاستثمارات واستمرار استقرار سياسي وامني واجتماعي

التوقعات

- صعوبة تحقيق معظم اهداف برنامج التنويع الاقتصادي
- استمرار سيطرة اقتصاد الريعي على الاقتصاد
- احتمالية الدخول في تباطؤ اقتصادي صعب
- صعوبة تحقيق اقتصاد المعرفة
- منافسة اقليمية وعالمية في جذب الاستثمارات
- إرهابات عالمية اجتماعية واقتصادية

المخاطر

- ضعف القدرة على التحول الى اقتصاد الانتاج والمعرف والتصدير وتستمر هيمنة النفط والغاز على الاقتصاد
- ضعف التشابك الاقتصادي بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى وضعف كفاءة وانتاجية بعض القطاعات .
- تهديدات التقنية على الحياه الاقتصادية والتشغيل
- احتمالية ورود ارهابات اجتماعية واقتصادية
- ضعف سوق العمل والتمكين وتنمية المهارات
- الإرهابات والنزاعات الاقليمية وعالمية

الفرص

- النظرة المستقبلية للاقتصاد العماني تشير الى توافر مجموعة من الموارد التي تساهم في ان تكون عمان كقوة اقتصادية اقليمية وجاذبه
- الموارد الطبيعية وهبه الطاقة والموقع الجغرافي وفتوة السكان
- تحقيق وفورة مالية والسيطرة على الدين العام على المدى القصير
- مكاسب اقتصاد المعرفة
- استقرار سياسي وامني وعلاقات حسنة

الرسالة

وصول الى الاستدامة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية الشاملة
يتطلب

تغيير منظومة التفكير العام من فكر هيدركربوني ومحاسبي
قصير المدى

الى تطوير الكفاءة الاقتصادية وتطوير فكر اقتصادي إنتاجي
وتصديري و معرفي طويل المدى

وأن يكون المجتمع والفرد العماني هو اساس النشاط الاقتصادي
عملا وادارة واستثمارا وتملكا

فرص استثمارية واعدة في سلطنة عمان



مقومات نجاح سلطنة عمان كقوة اقتصادية اقليمية

قيادة حكيمة ومستنيرة وطموحة

إستقرار سياسي وامني واجتماعي

موقع سياحي و جغرافي أستراتيجي وشواطئ
ممتدة 1700 ميل

موارد طبيعية كالنفط والغاز والزراعة والاسماك
والمعادن والاحجار والطاقة المتجددة

علاقات سياسية حسنة يستفاد منها

شعب شغوف وعلمي ومضياف وودود

قوة شبابية تصل الى 60%

منافذ بحرية مفتوحة على العالم وبعيدة عن الصراع
ومافذ برية (مسندم والروضة والمزيونة وعبري)
ومنافذ جوية

نتقاءل خيرا

أن شاء الله

عمان سعيدة